

## ملخص بحث بعنوان:

"أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1996-2020)"<sup>(1)</sup>

"The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Saudi Arabia(2020-1996)"

الطالب/ عبدالمجيد بن سالم آل حامد

مشروع التخرج (مقرر 450 قصد)، لدرجة البكالوريوس

قسم الاقتصاد - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود

الفصل الأول 1445هـ

إشراف: أ. د. خالد بن إبراهيم الدخيل

## الملخص:

الاقتصادية الأخيرة، خاصة مع إطلاق رؤية 2030 وما صاحبها من إصلاحات اقتصادية ومالية. وبرزت أهمية هذا البحث في سياق التحديات التي يواجهها الاقتصاد السعودي، والتي تتجلى في تقلبات أسعار النفط العالمية وتأثيرها على الإيرادات الحكومية، والحاجة الملحة لتنويع مصادر الدخل، إضافة إلى تحديات الاستدامة المالية في ظل تزايد الإنفاق العام، ومتطلبات التحول الاقتصادي وفق رؤية 2030.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه قد يكون خطوة أولى في سبيل تقديم إسهام مهم وقيم في فهم العلاقة المعقدة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في السعودية؛ حيث يسلط الضوء على العوامل الرئيسية التي تؤثر في هذه العلاقة، ويوفر أساساً علمياً موثقاً لصناع القرار، مما يمكنهم من

تناول البحث دراسة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 1996 إلى 2020م، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية مهمة على المستويين المحلي والعالمي. تكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج إشكالية محورية في الاقتصاد السعودي، وهي مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية.

تمحورت مشكلة البحث حول الفجوة المعرفية في فهم العلاقة الديناميكية بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في السياق السعودي. فعلى الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع؛ إلا أن معظمها ركز على فترات زمنية سابقة ولم يأخذ في الاعتبار التحولات

<sup>1</sup> حصل البحث على المركز الثالث في "جائزة أفضل بحث تخرج" لمرحلة البكالوريوس في أقسام الاقتصاد بالجامعات السعودية.

**Y:** الناتج الإجمالي (Gross Domestic Product)، وهو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ويعبر عن قيمة الإنتاج الاقتصادي الكلي.

**LX1:** الانفاق الحكومي (Government Spending)، وهو المبلغ الذي تنفقه الحكومة في الاقتصاد على السلع والخدمات المختلفة.

**DLX2:** الضرائب (Taxes)، وهي المبالغ التي يتم تحصيلها من الأفراد والشركات كضريبة على الدخل أو الاستهلاك أو الثروة، وتستخدم لتمويل الإنفاق الحكومي والخدمات العامة.

**DLX3:** الاستهلاك الخاص (Private Consumption)، وهو المبلغ الذي ينفقه الأفراد والأسر في الاقتصاد على السلع والخدمات لتلبية احتياجاتهم الشخصية.

**LX4:** الاستثمار (Investment)، وهو المبلغ الذي يستثمره الأفراد والشركات في الاقتصاد لشراء الأصول الثابتة، مثل المعدات والآلات والعقارات، ويهدف إلى زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$  هي معاملات الانحدار (regression coefficients)، وتمثل العلاقة المتوقعة بين كل متغير مستقل (x) والناتج الإجمالي (Y)، ويتم استخدام تلك المعاملات لتقدير قيمة Y استناداً إلى قيم المتغيرات المستقلة.

**Ui:** هو الخطأ العشوائي (random error)، ويمثل الأثر الذي لا يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة

تطوير السياسات المالية المستقبلية بناءً على بيانات وتحليلات دقيقة، وبالتالي تعزيز فعالية هذه السياسات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

اعتمد البحث على المنهج الكمي التحليلي، مستخدماً نموذجاً قياسياً يربط بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، ومجموعة من المتغيرات المستقلة، التي تشمل: الإنفاق الحكومي، والضرائب، والاستهلاك الخاص والاستثمار. وقد تم جمع البيانات من مصادر رسمية موثوقة، مثل: وزارة المالية السعودية، والهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي.

تم استخدام النموذج القياسي التالي، الذي عُدَّ أداة أساسية في التحليل الاقتصادي؛ لتحليل العلاقة بين الناتج الإجمالي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية المختلفة التي قد تؤثر عليه، وذلك بهدف فهم التأثيرات المتبادلة بين هذه العناصر.

$$Y = \beta_0 + \beta_1 * x_1 + \beta_2 * x_2 + \beta_3 * x_3 + \beta_4 * x_4 + u_i$$

مثّلت هذه المعادلة نموذج الاقتصاد القياسي، المعروف باسم نموذج الاستهلاك والاستثمار. واستُخدم هذا النموذج لتحليل العلاقة بين الناتج الإجمالي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية.

وفي النموذج، عُرِّفَت المتغيرات بشكل دقيق ومفصّل، مع الأخذ في الاعتبار جميع الجوانب التي قد تؤثر على النتائج، مما ساهم في تعزيز الفهم الشامل لآلية عمل النموذج وأثر كل متغير، وذلك على النحو التالي:

2020. أما من ناحية الإنفاق الحكومي، فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً بعد 2004 ليصل إلى ذروته في 2014 عند 739,156.9 مليون ريال، ثم انخفض استراتيجياً في 2016 تماشياً مع إصلاحات رؤية 2030، قبل أن يعود للارتفاع في 2018 مسجلاً 736,233.3 مليون ريال. أما الإيرادات، فقد شكلت الإيرادات النفطية 89% من إجمالي الإيرادات، مع ملاحظة النمو المتزايد في الإيرادات غير النفطية خاصة بعد 2016؛ حيث تأثرت الإيرادات النفطية بتقلبات أسعار النفط. وعلى صعيد الاستثمار والاستهلاك الخاص، شهد الاستثمار مع اتجاه عام تصاعدي بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي ساعدت في جذب الاستثمارات.

ومع النمو المستمر الذي يشهده الاقتصاد السعودي؛ إلا أنه يواجه تحديات عدّة، تتمثل في الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات، وتقلب الإيرادات العامة بتغير أسعار النفط، وضغوط الإنفاق على البنية التحتية والخدمات العامة، إلى جانب تحديات تنويع الاقتصاد. ومع ذلك؛ تتوفر فرص كبيرة لتنمية القطاعات غير النفطية، لا سيما في مجالات السياحة والتعدين والصناعات التحويلية، بالإضافة إلى تطوير نظام ضريبي أكثر كفاءة، وفرص استثمارية في الاقتصاد الرقمي والتقنيات الحديثة.

وضّحت نتائج النموذج القياسي المستخدم في هذا البحث (نتائج EViews) معنوية التابع والمتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل DLX2 (الضرائب)؛ الذي يرجع سببه إلى أن الضرائب التي كانت تطبق في المملكة العربية

المستخدمة في النموذج، يمثل أيضاً العوامل الأخرى غير المأخوذة في الاعتبار التي قد تؤثر على الناتج الإجمالي.

وكانت العلاقات بين المتغيرات في النموذج القياسي قد توقعت أن الإنفاق الحكومي (LX1) له تأثير مباشر على الناتج الإجمالي (Y)؛ حيث يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تعزيز الناتج الإجمالي. وبالمقابل، كما توقعت أن تكون الضرائب (DLX2) ذات تأثير غير مباشر على الناتج الإجمالي؛ حيث قد تؤدي زيادة الضرائب إلى تقليل الدخل المتاح للأفراد والشركات، مما ينعكس سلباً على الاستهلاك الخاص والاستثمار، وبالتالي على الناتج الإجمالي. أما الإنفاق الخاص (DLX3) والاستثمار (LX4) فقد توقعت أن يكون لهما تأثير إيجابي ومباشر على الناتج الإجمالي؛ حيث تعزز زيادة الإنفاق الخاص والاستثمار النشاط الاقتصادي والإنتاج. ومع ذلك، اعتمدت تلك العلاقات على الفرضيات الاقتصادية وظروف السوق والاقتصاد، وقد تختلف العلاقات الفعلية بين المتغيرات تبعاً للعوامل المحلية والاقتصادية.

وعلى سبيل ذكر الواقع الاقتصادي السعودي؛ فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تطوراً ملحوظاً خلال الفترة التي كانت موضع البحث؛ حيث ارتفع الناتج المحلي من 594,190.6 تريليون ريال في 1996 إلى 1,949,238 تريليون ريال في 2008، قبل أن يتأثر بالأزمة المالية العالمية في 2009، ليعود بعدها للصعود محققاً 3,174,689 تريليون ريال في 2018، قبل أن يتراجع مجدداً بفعل جائحة كوفيد-19 في

الاقتصادي على المدى الطويل. وبالرغم من ذلك، يبيّن النموذج أن تأثير الاستثمار كان ضعيف نسبياً؛ لأن الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية كان يعتمد على إيرادات النفط؛ حيث تؤثر التقلبات في أسعار النفط بشكل كبير على الاقتصاد السعودي.

وخلصت نتائج البحث إلى أن السياسة المالية تلعب دوراً محورياً في النمو الاقتصادي السعودي، مع ضرورة تطويرها لتكون أكثر مرونة واستدامة. كما خلصت النتائج وأكدت ضرورة تنوع مصادر الدخل كاستراتيجية حيوية؛ لتقليل الاعتماد على النفط، الذي يعد المصدر التقليدي للإيرادات في العديد من الدول؛ حيث إن الاعتماد المفرط على النفط قد يعرّض الاقتصاد الوطني لعدم الاستقرار في ظل التغيرات المستمرة في أسعار النفط العالمية. لذا، من الضروري تطوير السياسة المالية لتكون أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية المتزايدة.

كما أكدت نتائج البحث بعض الجوانب الأساسية التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية؛ حيث يُعتبر تعزيز الإيرادات غير النفطية أحد الأهداف الرئيسية، مما يتطلب تطوير القطاعات غير النفطية مثل السياحة والتكنولوجيا والخدمات، بالإضافة إلى تحسين كفاءة النظام الضريبي؛ لضمان جمع الإيرادات بشكل فعال. كما يجب ترشيد الإنفاق الحكومي مع الحفاظ على مستويات مناسبة من الإنفاق الاستثماري، مما يستدعي إعادة النظر في أولويات الإنفاق لضمان توفر الموارد المالية لمشاريع التنمية المفيدة للاقتصاد. وفي هذا السياق، يأتي تطوير آليات السياسة المالية

السعودية كانت ضرائب دخل على الشركات أو ضرائب الأرباح فقط، ولهذا السبب لم يكن لها تلك الفعالية في السياسة المالية للمملكة. وبالنظر إلى المتغير LX1 (الإنفاق الحكومي) وُجد أنه من الأدوات المالية الفعالة في السياسة المالية؛ ويرجع سبب ذلك إلى أن المملكة العربية السعودية دولة ذات إنفاق حكومي عالي؛ ويرجع سبب ذلك إلى عدة عوامل، منها: توسيع البنية التحتية، وتحفيز الاقتصاد، وتطوير القطاعات الحيوية، واعتماد سياسات اقتصادية لتعزيز استقرار الاقتصاد أو تحفيز الاستثمار، وأيضاً تأثير الأحداث العالمية مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط. وبالنسبة للمتغير DLX3 (الاستهلاك)؛ فالاستهلاك كان أحد المتغيرات المهمة التي أثرت على الاقتصاد، وزيادة الاستهلاك يمكن أن تشجع على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب العام، وبالتالي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

على الجانب الآخر، وضحّت النتائج أنه إذا كان هناك زيادة في الاستهلاك فإن ذلك يسبّب زيادة في التضخم دون زيادة مقابلة في الإنتاج، وقد يكون لذلك تأثير سلبي على الاقتصاد. ولهذا وُجد أن تأثيره في النموذج القياسي أعلى من المتغيرات السابقة. وكذلك وضحّت النتائج في LX4 (الاستثمار) أن الاستثمار يعد عنصراً رئيساً في التأثير على النمو الاقتصادي، وأن زيادة مستويات الاستثمار تعزز النشاط الاقتصادي وتساهم في تحسين الإنتاج وخلق فرص العمل؛ مما يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، يمكن أن يشجع تحفيز الاستثمار على تطوير التكنولوجيا وزيادة الكفاءة الإنتاجية، مما يعزز النمو

مدرسة تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع وغير معتمد على النفط بشكل مفرط، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية بشكل فعال، ويعزز القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية ويضمن استمرارية النمو والازدهار على المدى الطويل. وتشمل أهم توصيات البحث: تنويع مصادر الإيرادات من خلال تطوير القطاعات غير النفطية، وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي. وأيضًا ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءته، والتركيز على المشاريع ذات العائد الاقتصادي المرتفع. إضافة إلى ذلك، من الضروري تعزيز الاستثمار من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتطوير التشريعات الاقتصادية، مع الاهتمام بتطوير السياسات المالية؛ لتكون أكثر مرونة وشفافية. وأخيرًا، يجب التركيز على تعزيز التنمية المستدامة من خلال دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والاستثمار في التقنيات الحديثة، وتطوير رأس المال البشري.

كضرورة ملحة لتكون أكثر استجابة للتغيرات الاقتصادية؛ حيث يجب أن تتكيف السياسات المالية مع التغيرات السريعة في الأسواق العالمية لتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات.

وأيضًا ينبغي دعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتقديم الحوافز المناسبة للمستثمرين، مما يساهم في جذب الاستثمارات التي تعزز النمو الاقتصادي. وأخيرًا، يتعين تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة المالية العامة؛ حيث إن تحسين مستوى الشفافية يعزز ثقة الجمهور والمستثمرين في السياسات المالية المتبعة، مما يساهم في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمار.

وبناءً على نتائج البحث، أكدت التوصيات بشكل واضح وصريح على ضرورة اتخاذ خطوات استراتيجية